قال الرضي فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يقدر لا انتصاب
غير في الاستثناء فقال بعضهم لما رأى انتصابه من دون
واسطة كما كان في المستثنى بلا وهو انه انما انتصب بلا
واسطة حرف لمشابهة الظرف المبهمة بالمقامة وانما
لم يحتج الى المقدر المذكور لما بينا من ان حركة غير لما لم تعد
على الحقيقة وهي علمتا عارية فكان غير هي الواسطة
لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة
لما لم تعدها حقيقة جواز العطف على محله كما تقدم نحو
ما جاني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد
لان المعنى ما جاني الا زيد وحكم سوي حكم غير غلافا
لسيبويه فانه زعم انها واجبة النصب على الظرفية
دائما فقط وبما في الاستثنا المتصل نحو قام القوم سوي
زيد وفي المنقطع كقوله لم الف في الدار الا ظبي سوي ظبل
والوصف كقوله
اصابهم بلا كان فيهم سوي ما قد اصاب بني النضير
وفي قبول تاثير العوامل المعنوية رافعة وناصبة في نثر
ونظم كقوله صلى الله عليه وسلم سالت الله ان لا يسلط على
امتي عدوا من سوا انفسهم ومن كلام العرب ما اتاني سواك
حكاه الفراء ووقعت مبتداة في قول الشاعر
واذا تشا عد كريمة او اشتري فسواك بائعها وانت المشتري
وقد اكثر ابن مالك من الشواهد على نصبها وفي النصب واجبا
نحو ما جاني القوم سوي زيدا ومرجوحا بالنسبة الى الاتباع نحو
ما جاني القوم سوي زيدا وراجحا على الاتباع نحو ما لزيد
علم

علم سوي ظن وتنفرد سوي من بين غير بالاضافة لفظا فانه يجوز
حذف غير المستثنى بها فاقيم المعنى نحو لعين غير باللهم وبالفتح
وما بالتنوين بخلاف سوي وبان سوي تقع صلة الموصول
في فصيح الكلام فيجوز في الفصيح جا الذي سواك ولو قلت
جا الذي غيرك لم يجز فصيحا لكنه قيل وهو مثل لانه اذا اريد
الفاقع صلة من غير قدر شيء اصلا اقتضى الظاهر مفرد موصول
به وهو باطل اذ المعمول لا يقع صلة لغير الالف واللام مع
ان سوي لا تكون صلة للالف واللام لانه فاذا اريد
دون شيء قبله لفظا ولكن قبله شيء تقديرا فليست
هي صلة بل جزء الصلة ان قدر مبتدا قبله ومعموله الصلة
ان قدر ثابت قبله وعلى التقديرين الاولين تقدير
المبتدا فلا اختصاص لسوي بذلك بل يجري في غير مع اي بلا
شرط جا ايهم غير جاهل ومع غير اي بشرط طول الصلة نحو جاء
الذي غير ضارب ابوه عمرا او مع عدم الطول شاذا عند
البصريين وقياسا عند الكوفيين والظاهر ان الخلاف
الذي تقدم في ناصب غير في تفريع يجري في ناصب
سوي وان المرازي صرح به وجاز عنه سيبويه من ان سوي
ظرف غير منصرف ان لازم النصب على الظرفية هو مذهب
الخليل وجمهور البصريين قالوا ولا تخرج عن الظرفية
الا في الشعر وقال الرماني والعكبري تستعمل ظرفا غالبا
وكثير قليلا وهذا اعد له ولا يتم ما اسند اليه ابن مالك
محمد لاكثر من ذلك لان بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم
وهو الجر وبعضه قابل للتاويل والمستثنى بخلا
وعدا وحاشى يجوز جره بمن فان اذا جر ردت
عن ضمير المتكلم قلت خلا وعدي وحاشى بدون